

برنامج الحكومة الحالية أقر بأن مستواه متخلف بنحو 4.8 سنة مقارنة بدول تنفق عليه أقل مما تنفقه

« الشال » : أزمة التعليم بالكويت تكمن في غياب الوعي لدى الإدارة العامة بأهميته

سياسات الاستخدام
الاقتصادية بتنوع
مصادر الدخل المعلن
عنها في كل خط
التنمية لم يتحقق
منها شيء

مساهمة قطاع النفط
بالأسعار الثابتة لا تزال
أعلى من نصف حجم
الناتج المحلي الإجمالي
.. كانت بحدود 53.1 %
في الربع الرابع من 2019
وأصبحت 51.1 % في 2020

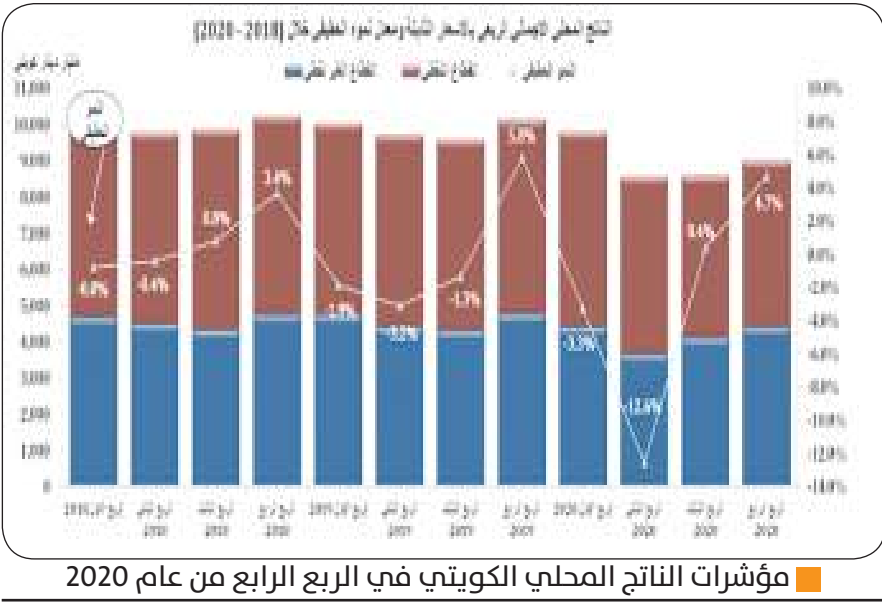
أحساب حقوق الملكية)
 سجلت انخفاضا بلغت قيمته 198.5 مليون كويتي ونسبته 3.2 %
 وبتصل إلى نحو 6.028 مليار دينار كويتي بعد ان كانت عند نحو 6.226 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2020
 وانخفضت بنحو 1001.8 مليون دينار كويتي أو ما يقارب 1.7 % مقارنة بالفترة
 السابقة من العام الفات. حيث بلغت أرباح 6.130 مليار دينار كويتي، وبلغت نسبة إجمالي الموجودات نحو 87.4 % مقارنة بنحو 86.5 %

[illegible]

إجمالي الإيرادات التشغيلية لبنك برقان في الربع الأول من العام الحالي

6.1 ملايين دينار صافي ربح بنك برقان خلال الربع الأول من العام الحالي بانخفاض 11.7 مليوناً مقارنة مع الفترة نفسها من 2020

السوق المالي الكويتي احتل المركز العاشر ضمن تلك الأسواق بالنسبة للعائد الجارى مقارنة بالمركز الثانى عشر فى نهاية عام 2020



■ مؤشرات الناتج المحلي الكويتي في الربع الرابع من عام 2020

تزايد عدد الأجهزة واللجان
ودراسات صندوق النقد
واستعارة تجارب متقدمة
وانحدر مستوى تعليمنا
العام والعالى

الشهادات المضروبة
لن يقتصر ضررها على
الامتيازات المالية بل
أصبح حاملوها في أعلى
مراكز سلطة اتخاذ القرار

استعرض تقرير
لهذا الأسبوع عدداً من القضايا
الاقتصادية والتجارية المهمة،
مركزاً بوجه خاص على قضية
التعليم في الكويت، وأسباب
تراجعها في مستويها التعليمي
والعالي، طبقاً لمؤشرات
المؤسسات الدولية المعنية
بتقييم مستويات التعليم.
في مختلف دول العالم. كما
تطرق التقرير إلى مؤشرات
الناتج المحلي الإجمالي -
الربع الرابع 2020، فضلاً
عن أداء بورصة الكويت
وإذراك البورصات العالمية،
وذلك الناتج عن أنها تولا
برقان عن الربع الأول للعام
الحالي.

وفي ما يلي تفاصيل ما
أوردته تقرير "النشال" ..

1. أزمة التعليم
أسوة بالفاسد، تضاعفت أجهزة رقابته وساء ترتيب الكوئب في مؤشر مذكراته، في التعليم أيضا تزايد عدد الأجهزة واللجان ودراسات صندوق النقد الدولي واستعارة تجارب دول مقدمة في التعليم مثل سنغافورة، وكلها بتكاليف متزايدة، وهوى مذكى التعليم العام والعالي. نكوى يحدث في نفس الوقت أظنى تقدم فيه الحكومة خطتها الحسية الثالثة وضمنه إحياء بأن ما سبقها، أى الخططة الحسية الأولى، والتانية، قد حققت معظم أهدافها، ولا معنى لأى مشروع تنموى لم يرتقى بمشروع الإنسان هدف التنمية ووسيلتها، وصناعة الإنسان من جودة تعلمه.

في برنامج الحكومة الحالية إقرار مقر ومشكور في التعليم العام في الكويت مختلف بنحو 4.8 سنة مقارنة بقل تنفق عليه مستويات اقل ومخرجاته هم معدلات التعليم العالي. وفي الاسبوع الفائت، نشرت الجامعات تقريرها وضمنه هوت جامعة الكويت العامة والوحيدة في تصنيفها الى ما بعد الالف. وفي تسعينات القرن الفائت، ساوت الكويت التعليم بالتوزيع للسلع الاستهلاكية، "اشترى على واشرت والثانية جانا"، واصدرت انقرا مضموه، "اريس ستة" وفتي فخرين"، وفي سنة الزمن وفقا لتصريح وزير سابق، رفض مجلس الجامعة قبول اساتذة بشهادات ضعيفة، وتدخل رئيس مجلس الوزراء لتعيينهم بدوى "انهم عناينا". ومنذ ذلك العام، انتشرت الشهادات المضروبة، ولن يقتصر الضرر على امتيازات حاملها المالية، وانما اصبح حاملوها في اعلى مراكز سلطة اتخاذ القرار، وتولى بعضهم مهام التدريس، وكانت نتيجته تخلف التعليم العام والعالي وفق المؤشرات المذكورة.

وازمة التعليم في الكويت

نهاية شهر مايو الفائت، وكانت السياسات النقدية والمالية شديدة في التوسع قد دفعتا أداء تلك الأسواق في عام 2020 رغم ظروف الجائحة وخسارة الاقتصاد الحقيقي للعالم نحو 3.8% من حجمه وهي أكبر خسارة له من أوائل ثلاثينيات القرن الفائت.

وكسب مؤشر "داو جونز" للعالم (W1) حسب مؤشر MSCI منذ بداية عام 2021 ولغاية مايو 2021 ما نسبته 10.6% من قيمته، وكسب المؤشر نفسه في عام 2020 نحو 14.1% من قيمته. وشمل الارتفاع مما مضى من 2021 ماؤشرات داو جونز جميعها، فمؤشر داو جونز العالمي للولايات المتحدة ارتفع بما نسبته 11.1%، في حين ارتفع مؤشر داو جونز الشامل للأسر بكتين بنسبة 11.4%. أما مؤشر داو جونز العالمي الشامل لأوروبا فقد ارتفع بنحو 11.8%، وارتفع المؤشر ذاته -إذا استثنينا المملكة المتحدة- بنحو 11.3%. ومكاسب آسيا كانت أقل، فمؤشر داو جونز العالمي لأسيا/الهادي ارتفع بنحو 4.6%، بينما ارتفع مؤشر البايان بنحو 0.7% فقط.

وتشير الأرقام إلى أن وزن السوق الأمريكي ودرجة تأثيره كبيران على جديتي الأسواق العالمية، ويتضح ذلك من خلال ارتفاع العالم مؤشر لادوجونز للعالم أجمع بحدود 10.6% كما أسلفنا، ارتفاع مؤشر العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية- كان بنسبة أقل قاربت 9.7%، وذلك بسبب الارتفاع الأعلى لادوجونز العالمي للولايات المتحدة. وباتي هذا الارتفاع للأسواق المالية العالمية بعد ارتفاع في المؤشرات جميعها خلال عام 2020 بنحو 14.1% ونحو 25.2% في عام 2019، كما ذكرنا.

ويوضح الرسم البياني
لأداء القارات حسب مؤشرات
داوجونز حتى نهاية مايو
2021 ومقارنة هذا الأداء
بما كان عليه في نهاية عام
2020. وتشير التقديرات
للأداء المقارن لنمو (أو)
تراجع المؤشرات لمجموعة
منتقاة من الأسواق المالية
الرئيسية وغيرها (سوق 16 سقاً
مالياً) خلال العام الجاري
ولغاية مايو 2021، من بين
ذلك بورصة الكويت من ذوي
أخذ حركة أسعار الصرف
بعين الاعتبار، مقارنة بعام
2020 إلى ارتفاع مؤشرات
جميع الأسواق المالية مقارنة
بأداء عام 2020. وارتفع
مؤشر بورصة الكويت
وفقاً لمؤشرها العام، ليحل

الانكماش بنحو 8.9% -
تقدر بان انكماشاً بنحو
النمو السالب بنحو 2020
تحقيق القطاعات النفط
الانكماش بنحو 8.9-
إضافة إلى تحقيق القطاع
غير النفطية انكماشاً أب
بحدود 8.8-8.8%، وعند الأ
خلال ربع السنة، فنقد
نمواً سالباً بنحو 11.2-
قد تحقق ما بين الربع الر
لعام 2019 والربع الأول
لعام 2020، والنمو الس
ما بين الربع الرابع ل
والربع الرابع ل
2020، جاء معظمه من
تحقيق القطاعات النفط
انكماشاً بنحو 14.5-
إضافة إلى تحقيق القطاع
غير النفطية انكماشاً أب
بحدود 7.4-7.4%، بينما ج
نمواً موجباً وبحدود 4.7
ما بين الربع الثالث وال
الربع من عام 2020 بس
توسع القطاعات غير النف
بنحو 7.5%، وتوسع الق
النفطي بنحو 2.1%،
ما لا يسدو صفها،

ين
واق
ص
في
ليم
نذ
ية
ين
م،
وى
لى
ليم
ف،
ن
ام
وق
ح
ة
اي
وى

أن سياسات الإسته
الاقتصادية - تنوع مصد
الدخل - المعلن عنها
كل خطط التنمية وفيها
بيانات الحكومة. لم ي
منها شيء. والواقع
الخلل الهيكلي الإنتاج
ومؤشر هيميت قطاع الم
على مكونات الناتج الم
الإجمالي، مستمر كما ل
من أثره الطاعي في الأ
المشورة حديثاً. فمسا
قطاع النفط بالأس
القابطة لا تزال أعلى
نصف حجم الناتج الم
الإجمالي، فقد كانت بح
53.1 % في الربع العا
من عام 2019 وأصبح
51.1 % في الربع العا
من عام 2020، ليس نف
نمو القطاعات غير النف
وأيضا لتدهور أسعار
وانخفاض مستوى انتا
أي أن مساهمة كل القطاع

الأخرى في الربع الرابع عام 2020 بلغت 48.8 في مساهمة غير مستدرة وإنما مدعومة بشدة من قفط وتقلب مساهمة النفط فقط بأسعار وإذ انقضى اتفاق حكومي وتطور صناعته، ثاني، والمساهمة في مكونات الإنفاق المحلي الإجمالي كانت العامة والدفاع والضم الاجتماعي والحدود 1.1 ٪، وعلاقة للقطاع ب نهج تنموي.

استمر الأداء الموجب لأسس العالم المالية الرئيسية ماضى من عام 2021 أو ح

[illegible]

والعلاقة العكسية
تتبع مسنويات أ
التعليم والحداد
تتمكن في خطية تذا
الصروفه
هناك فائ
معاملة مسجولة ع
علاقه لها، وه
ومعها مصر
وقساد ع
وصيانة ر
البانسه، ويغيب الر
الكفاة، أو ر
وتيزه في مصر
شهاده، أو إنج
أكوه، أو متابعه
لمسخر، وصناعه الإ
هو أصل وسيله
التعمية، تتطاب وع
صبر وقت، وقد ش
ملاكل، ولكن، م
جعل اسر انجيه ص
التقيد الصارم ب
حديث عن ليس
سراب.

2. الناتج
الإجمالي - الربع
2020

نشرت الإدارة الم
الإحصاء أرقام
المحلي الإجمالي بال
الربع الرابع
2020، وتضمن أهم
ناتج تلك الأرقام في
هو متابعة تطور
نموها أي توسع الإ
وإنكماشه، والثاني
التطور ضمن مكو
لناتج رؤية مناح
و الضعف فيها، ول
هو متابعة أثر الس
لعمامة في إصلاح

الدولار الأمريكي. وارتفع معدل النمو غير المرجح لمؤشرات تكاليف الأسواق إذ سجلت مكاسب بنحو 8.0% بعد أن حقق خسارة خلال عام 2020 بلغت نسبته نحو 3.2%.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الأسواق قد حققت ارتفاعا في مؤشراتها، ما عدا سوقيين (المصري والتركي)، وحقّق السوق الأردني أكبر ارتفاع بنحو 23.9%، يليه السوق السعودي الذي ارتفع بنحو 21.4%، أما بورصة الكويت فقد احتلت المركز الرابع بارتفاع بلغ نحو 12.0%، من ناحية أخرى، حقق السوق المصري أعلى انخفاض والذي بلغ نحو 5.1%، وحقّق السوق التركي ترجاعا بنحو 3.8%.

4. نتائج بنك برقان
- الربع الأول 2021
أعلن بنك برقان نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك (بعد خصم الضرائب) قد بلغ نحو 6.1 مليون دينار كويتي، بانخفاض بنحو 11.7 مليون دينار كويتي عما يعادل 65.5 % مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2020 حين بلغ نحو 17.8 مليون دينار كويتي. ويعزى هذا الانخفاض مستوى الأرباح الصافية، إلى انخفاض جملة الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من انخفاض جملة المصروفات التشغيلية، إضافة إلى ارتفاع جملة الخصصات.

وفي التفاصيل، انخفض إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 12.6 مليون دينار كويتي أي بنسبة 20.9% حين بلغ نحو 47.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 60.4 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2020. وتحقق ذلك نتيجة انخفاض بند إيرادات الفوائد بنحو 15.4 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 37%، وصولاً إلى نحو 26.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 41.5 مليون دينار كويتي. بينما حقق بند صافي إيرادات الاستثمار ارتفاعاً بنحو 2.3 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 7.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 4.8 مليون دينار كويتي.

المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة أقل من انخفاض إجمالي الإيرادات التشغيلية وبحسب 2.9 مليون دينار كويتي أو بنسبة 12.2 %، عندما بلغت نحو 20.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 23.5

في المركز التاسع بارتفاع بلغت نسبته نحو 12.0% مقارنة بانخفاض نحو 11.7% في عام 2020. وتجدد الإشارة على أن متوسط الارتفاع الجملي للأسواق المدرجة في الرسم البياني بلغ نحو 11.8% في نهاية مايو 2021 مقارنة بانخفاض بلغ نحو 1.8% خلال عام 2020

وعند تحليل المعدلات البسيطة (غير الموزونة) لمؤشري العائد القفدي ومضاعف السعر إلى الربحية (P/E) للأسواق المالية المتقدمة عنها، نجد أن معدل العائد القفدي لتلك الأسواق (Yield Cash) بلغ نحو 2.6% في نهاية مايو 2021، وهو أدنى من مستواه في نهاية عام 2020 والبالغ نحو 3.7%. أما بالسعر لمعدل مؤشر مضاعف السعر إلى الربحية (P/E) لتلك الأسواق، فقد بلغ نحو 20.2 ضعف في نهاية مايو 2021 مقارنة بنحو 12.0 ضعف في نهاية عام 2020، ما يعين أن ارتفاع الأسعار على من ارتفاع مستويات الربحية لذلك ترتفع مستويات المخاطرة حال ميل السياسات النقدية للتشدد.

وتشير التقديرات كذلك إلى تباين أداء مؤشرات بورصة الكويت في مجموعة الأسواق العالمية المتنقاة، إذ بلغ مؤشر مضاعف السعر إلى الربحية (P/E) لبورصة الكويت نحو 22.8 ضعف، وهو في المركز الثالث عشر. أما مؤشر العائد القدي في الكويت فقد بلغ نحو 3.0 % أي أن المركز الخامس وإعلى من متوسط الأسواق العالمية المتنقاة. كما أن متوسط العائد الجاري في الأسواق النامية الستة عشر المتنقاة بلغ نحو 3.1 % في نهاية مايو 2021، بعد أن كان نحو 3.4 % في نهاية عام 2020. وبلغ متوسط مؤشر P/E للمجموعة نقبها نحو 16.4 ضعف مقابل نحو 12.7 ضعف في عام 2020.

واحتل السوق الكويتي المركز العاشر ضمن تلك الأسواق بالنسبة للعائد الجاري مقارنة بالمركز الثاني عشر في نهاية عام 2020، بينما احتل المركز الأخير من بين ستة عشر سوقاً متناقصة حسب مؤشر P/E في نهاية مايو 2021 ونهاية عام 2020.

واحتلت بورصة الكويت المرتبة الرابعة في مكاسب مؤشرها طبقاً لمؤشرها العام، مقارنة بـ 12 سوقاً مالية في الشرق الأوسط - وذلك من دون تعديل لأثر سعر صرف العملات مقابل

مليون دينار كويتي، نتيجة
 انخفاض بنود المصروفات
 التشغيلية جميعها. وبلغت
 نسبة إجمالي المصروفات
 التشغيلية إلى إجمالي
 الإيرادات التشغيلية نحو
 43.2% بعد أن كانت نحو
 38.9% وارتفعت حصة
 المخصصات بنحو 3.4 مليون
 دينار كويتي أو نحو 20.5%
 ، وصولاً إلى نحو 20.2%
 مليون دينار كويتي مقارنة
 بالفترة نفسها من العام
 الفائت عندما بلغت نحو
 16.8 مليون دينار كويتي.
 وعليه، بلغ هامش صافي
 الربح نحو 10.5% مقارنة
 بنحو 22.6% خلال الفترة
 المماثلة من عام 2020.

وتظهر البيانات المالية انخفاض إجمالي موجودات البنك بنحو 206.2 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 2.9 %، ليبلغ نحو 6.900 مليار دينار كويتي مقابل نحو 7.106 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2020. وانخفض الإجمالي بنحو 183.4 مليون دينار كويتي أي بنسبة 2.6 %، عند مقارنته بإجمالي الموجودات للربع الأول من عام 2020 حين بلغ نحو 7.083 مليار دينار كويتي. وانخفض بند قروض وسلفيات العملاء بما قيمته 88.7 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 2 %، وصولا إلى نحو 4.256 مليار دينار كويتي (61.7 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 4.341 مليار دينار كويتي (61.5 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2020، وانخفض بندحو 1.3 % أي نحو 545 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة نفسها من العام 2020 حين بلغ نحو 4.311 مليار دينار كويتي (60.9 % من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي القروض والسلفيات إلى إجمالي الودائع والأرصدة نحو 84.5 % مقارنة بنحو 82.7 %، وانخفض أيضا بند النقد والقيد والمبالغ المستحقة بنسبة 8.6 % أي ما يعادل 70.6 مليون دينار كويتي. ليصل إلى نحو 748.9 مليون دينار كويتي (10.9 % من إجمالي الموجودات)، بعد أن كان في نهاية عام 2020 نحو 819.5 مليون دينار كويتي (11.5 % من إجمالي الموجودات)، بينما ارتفع بندحو 11.5 % أو بنحو 77.3 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 671.6 مليون دينار كويتي (9.5 % من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها من العام الماضي.

وتشير الأرقام إلى أن المطلوب البنك (من غير